التوجِيْهُ الدّلاليّ لِنَماذجَ مِنِ الانْزِياحِ اللغويّ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ

د.باسم يونس البديرات*

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٩/١١/١١م. تاريخ قبول البحث:٢٠٢٠/٦/١٧م.

ملخص

أصبحتْ الدّلالةُ في اللغةِ تُدرَسُ ضِمنَ علمٍ خَاصٍ يُسمّى عِلمَ الدّلالةِ، وهو علم يَختصُّ بدراسةِ معاني العباراتِ والتّراكيبِ في سِياقاتِها المختلفة، وإنْ كانَ عِلمُ الدّلالة يُدرس في اللغةِ ضِمْن أحد مستوياتها المتعددة إلا أنّه يُعدُّ الأهمَ منْ بيْنِها جميعا، حتّى أَصْبحَ يُمثّل قمّةَ المستوياتِ اللغويّةِ في الدّرسِ اللغويّ الحديثِ، فلأجله يُبحثُ المستوى الصّوتي والصّرفي والنّحوي والمعجمي؛ إذْ هُوَ غايةُ المعْنى، ومُنْتهى العبارةِ الّتيْ يَسْعى إليها المُتكلِّم. مِنْ هُنا هدفتْ الدِّراسةُ الكَشْفَ الدلالي لنماذجَ مِنْ الانزياحِ اللُغويّ في بعضِ تَراكيْبِ القرآنِ الكريمِ مِنْ خِلالِ الإجَابةِ عن السؤالين الآتيين:

- إلى أي حدٍّ راعى التَّحليلُ النَّحوِيُّ القَديمُ الأبْعادَ الدّلاليّةَ في التّراكيبِ اللغويّةِ؟
- ما الأبعادُ الدّلاليّةُ التي حقّقها الانزياحُ اللغويُّ في القُرآنِ الكريم؟

وخَلصتْ الدراسةُ مِنْ خِلالِ الرَّبطِ بينَ بعضِ هذهِ التّراكيبِ الانزياحيّةِ والسّياقاتِ التي وَردتْ فيْها إلى جمُلةٍ مِن النّتائج مِنْها: أنَّ الانزياحَ اللغويَّ في القُرآنِ الكريمِ يُعَدُّ مَلْمحًا أسلوبيًا ثريًّا يَرْتبَطُ بالبعد الدّلالي للتركيبِ اللغويّ بِصُورةٍ تَتنَاسبُ والسياق، وقَدْ اتّخذَتْ الدِّراسةُ مِن الوصفِ والتّحليلِ مَنْهجًا لها، وذلك مِنْ خِلالِ الوقوفِ على بَعضِ نمَاذجِ الانزياحِ اللغويِّ وبَيانِ البُعدِ الدّلاليّ الّذي تَقْصدُهُ.

الكلِماتُ الدّالة: الانزياح، القياس، المُطابقة، الدّلالة، التّعاور، الاستعمال.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

Semantic Investigation for Models of Linguistic Shift in the Holy Quran

Dr. Basem Younes Al-bderat

Abstract

The study of meaning has become a well-established language science called semantics; a science specialized in studying the meanings of phrases and structures in different contexts. Although semantics is studied among other multiple levels of language, it has become the most significant of them all in modern linguistics. As for the purpose of studying meaning, we study the phonological, morphological, syntactic, and lexical levels of language. Hence, the study aimed to detect the semantic models of linguistic shift in some of the structures of the Holy Quran by answering the following questions:

1. To what extent does the old grammatical analysis take into account the semantic dimensions of the linguistic structures?
2 - What semantic dimensions are achieved by the linguistic shift in the Holy Quran?

By linking some of these shift structures and the contexts in which they were presented, the study concluded that linguistic shift in the Holy Quran is a rich methodological feature linked to the semantic dimension of linguistic composition in a manner appropriate to the context. The study used the descriptive and analytical approach by examining some of the models of linguistic shift and indicating the semantic dimension that it means.

Keywords: linguistic shift, analogy, conformity, meaning, co-ordination, use.

مقدمة:

يعدّ الانزياح اللغويّ في الدرس الحديث فعلا مقصودا بذاته يحقق من خلاله الأديب أدبيّته وتميّزه ومقدرته على التلاعب اللغويّ، ويجذب متلقيّه لمتابعة العمل وشّده إليه؛ بما يتضمنه من أبعاد دلاليّة وإيحائيّة تثير الدهشة والمفاجأة(١). وعندها يمكن القول إنّ الانزياح يُعدّ خرقا لغويّا واعيا يشحن النّص اللغوي بطاقة أسلوبيّة ذات طابع جمالي تُحْدِثُ تأثيرا وجذبا، "وهذا الجذب يفرض نفسه على القارئ أو السامع، ليتفكّر في سببه، وما يُفضي إليه من دلالة على حسب قصد المُنتِج الذي لا بدّ من أن يكون بينه وبين المتلقّي أيا كان تواصل إخباري ليتمكّن من تَبيُن مُراد المتكلِّم مستعينا بوسائل متعددة داخل النّص أو خارجه"(٢). فالانزياح إذاً ظاهرة أسلوبيّة ذات بُعد دلالي تُسهم في تكوين النصوص، والمساعدة على فهمها وتذوقها وإدراك المعاني المُضمّنة التي تتجاوز حدود اللغة الظاهرة.

وقد تتبعتْ هذه الدراسة مجموعة من الانزياحات اللغويّة في القرآن الكريم لكشف الجوانب الدّلالية التي حققتها. وقد جاءت هذه الدراسة بمبحثين وعدّة مطالب تناولت فيها أهمية الانزياح اللغوي وما يُفضي إليه من أبعاد دلاليّة من خلال النظرة المعمَّقة للتراكيب اللغوية، ومدى مراعاة التحليل اللغوي العربي القديم للجانب الدلالي، وتحليل بعض نماذج الانزياح اللغويّ لبعض التّراكيب القرآنيّة التي تحقق هدف الدراسة؛ إذ ليس من اليسير الإحاطة بجميع أوجه الانزياح اللغويّ في القرآن الكريم في دراسة واحدة.

وهناك دراسات أخرى تناولت جوانب من هذا الموضوع، تركزت في مجملها حول الالتفات في القرآن الكريم، وبيان وجوه الإعجاز البياني في بعض مواطنه(٣)، أو عدّ هذا الانزياح من ملح كلام العرب(٤)، أو من باب جذب الانتباه إلى بؤرة محورية في التركيب اللغوي(٥)، أو أنّه ذو وظائف أسلوبية وجماليّة تُحدث تأثيرا خاصّا في المتلقي(٦). أو ما جاء منها بصورة مُتفرّقة في كتب النحو أو التفاسير بطريقة قد تصعب على القارىء تتبعها. ولعل ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها المنهج التحليلي القائم

(١) ربابعة، موسى، "**الانحراف مصطلحا نقديا**"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد العاشر، (١٩٩٥م)، العدد الرابع، ص٦٠.

(٢) الحموزِ، عبد الفتاح، **اللسان العربي الفصيح والمعنى**، دار جرير، الأردن، ط١، (٢٠١٣م)، ص٧.

(٣) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت٧٤٥هـ/ ٣٩٢م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت)، ج٣/ ص٣٤١- ٣١٥.

(٤) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، (ت٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)، **مغني اللبيب**، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، (د.ن)، (د.ت)، ج٦/ ص٦٦٠.

(٥) يُنظر: الحموز، **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، مقدمة الكتاب.

(٦) الخرشة، أحمد غالب، **أسلوبيّة الانزياح في النّصّ القرآني**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، (٢٠٠٨م)، ص١.

على الربط بين الانزياح اللغوي والفصيح من كلام العرب بصورة تتجاوز مجرّد البحث عن مبررات أو مسوغات نحويّة للانزياح، بل الربط بين هذه الانزياحات والبعد الدلالي الذي ترمي إليه.

المبحث الأول: البعد الدلالي في التحليل اللغوي القديم

تنقسم المعاني في اللغة إلى أنواع متعددة، وهي المعنى الصوتي الذي ينشأ من إبدال صوت مكان آخر، أو تغيير حركة أحيانا مكان حركة أخرى وهو ما يُعرف بالفونيم، بالإضافة إلى النبر والتنغيم. وتتجاوز المعاني في اللغة أصوات الألفاظ لتقدّم الصيغة الصرفية دورا بارزا في ذلك، وهو ما يُعرف بالدلالة الصرفيّة(١)، فأي تحوّل في الصيغة الصرفية يؤدي إلى تغيير في محتوى الدّلالة، فكلّ زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى، وقد جعل ابن جنّي الدلالة الصرفية أقوى من المعنوية، من قِبَل أنّها وإنْ لم تكن لفظا، فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها(٢). وهذه الزوائد الصرفية هي ما يُعرف عند المحدثين بالمورفيم، وهو أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحويّة. والمعنى النحوي، بمعنى موقع الكلمة في التركيب اللغوي من حيث الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة وغيرها، ويرتكز هذا المعنى على فكرة العامل والمعمول ارتكازا كبيرا.

والمعنى المعجمي، وهو المعنى المرتبط بالمفردة عند سماعها. والمعنى الدّلالي الذي لا يتكوّن من ألفاظ مفردة فحسب، وإنّما من أحداث كلاميّة، أو من امتدادات نطقيّة تكوّن جملاً تتحدد معالمها؛ لأنّ الكلمات ما هي إلاّ جزئيات يَبني منها المُتكلّم كلامه، ولا يُمكن اعتبار كل منها حدثا كلاميا مستقلا قائما بذاته(٣). ومعنى ما سبق أن الجمل والتراكيب تتحد ضمن نسق لغوي معيّن، فتُشكِّل معنًى يتجاوز حدود الكلمات مفردة، وهو المعنى الكلّي للتركيب، أي الدلالة التي يسعى المتكلّم إلى إيصالها إلى السامع، وربّما تُوظَّف المعاني الأخرى خدمة لها، بمعنى أن الدلالة قد أصبحتْ عِلْما يختصّ بدراسة معاني العبارات والتراكيب في سياقاتها المختلفة، وإن عُدّت الدلالة أحد فروع علم اللغة إلا أنّ يعدّ الأهم من بينها جميعا، حتى أصبح يمثّل قمّة المستويات اللغوية في الدّرس اللغوي الحديث، فلأجله يُبحث المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي؛ إذ هو غاية المعنى، ومنتهى العبارة التي يسعى إليها المتكلون"(٤).

(١) عمران، حمدي بخيت، **علم الدلالة بين النظرية والتطبيق**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط١، (٢٠٠٧)، ص٢٨.

(٢) أبو الفتح، عثمان ابن جني، (ت٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلميّة، مصر، (د.ت)، ج٣/ ٩٨.

(٣) عمر، أحمد مختار، **علم الدلالة**، عالم الكتب، القاهرة، (٢٠٠٩)، ص٦-١٢.

(٤) السعران، محمود، **علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، (١٩٩٧)، ص١١.

ومن الإنصاف القول إنّ علماء العربية القدماء قد تنبّهوا إلى أهمية المعنى بصورة خاصّة في كلام العرب، وعلى رأسهم سيبويه، إذ يقول: "وليس شيء مما يُضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها"(١). وكذلك الحال عند ابن جني فقد عقد في كتابه الخصائص للمسألة غير باب منها: (باب في تجاذب المعاني والإعراب)، حيث يقول: "تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"(٢). وعقد بابًا آخر بعنوان:(باب في التفسير على المعنى دون اللفظ)(٣)، فصّل فيه المسألة حين التجاذب بين الألفاظ والمعاني.

فالنحاة كانوا يحتكمون إلى أثر المعنى في انزياح اللسان العربي عن النظام اللغوي أو الاستعمال الدارج، إلا أنّ مُجمل ما جاء في حديثهم عن الانحراف أو الانزياح يتمثّل في خروج اللغة عن المألوف أو عماّ يتوقعه المتكلّم(٤)، إذ اقتصر عملهم في كثير من جوانبه على التأويل النحوي. فالمتمعّن بالتحليل النحوي القديم، أو منهجه يُدرك مدى تركيز النحاة القدماء في بحثهم اللغوي على المعنى النحوي بصورة تفوق المعنى الدّلالي، سواء في دراسة التراكيب اللغوية الموافقة للاستعمال أو الخارجة عن المألوف، مما جعل بحثهم اللغوي يخدم الإعراب وتقديراته بصورة تفوق المعنى الأسمى، وهو المعنى الدلالي. ولعلّ ما سبق يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج اللغوي القائم آنذاك الذي أعطى العامل النحوي عناية خاصّة؛ حيث أخذ حيّزاً وافراً في مناقشاتهم النحويّة، وقد أولاه النحاة القدماء أهميّة كبيرة، وأفردوا له أبواباً في مؤلفاتهم، ووضعوا له نظريات عدّوها من الفروض التي لا يجوز الخروج عليها، "فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملاً"(٥). فأصبح مفهوم العمل النحوي في نظريّة النحو القديمة يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه، وهي: العامل، والمعمول، والعلامة الإعرابيّة، رمز تأثير العامل بالمعمول(٦)، ظاهرةً أو مقدّرة.

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت٨٠هـ/ ٧٩٦م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٨٨)، ج١/ ٣٢.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج٣/ ٢٥٥.

(٣) ابن جني، **السابق**، ج٣/ ٢٦٠- ٢٦١.

(٤) المبيضين، ماهر أحمد، "**الانزياح في شعر امرئ القيس**"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المجلّد(٩)، عدد (٢)، ص٧٥.

(٥) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)، **المقدمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة (٣٠٠٤)، ج٤/ ١١٢٩.

(٦) أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (٢٠٠٦)، ص٢٥٩- ٢٦٠.

ولعلّ هذه المنهجية في التحليل النحوي – القائمة على المعنى النحوي بصورة خاصة – كانت سبباً في أن بعض المفاهيم الدّلاليّة للتراكيب اللغويّة لم تستوفِ حقّها من الدراسة، وإنّما تركّز البحث النحوي القديم على الجانب الشكلي الإعرابي. ونحو ذلك مفهوم الاختصاص في اللغة العربيّة، فقد تركّز البحث النحوي القديم لهذا الباب فيما يخدم فكرة العامل، وحُصِر تناوله في هذا المفهوم من حيث تقدير العامل في الاسم المنصوب، نحو قولنا: نحنُ المسلمين، وكان تقدير الفعل (أخصُّ) أو (أعني) تبريراً لوجود العلامة الإعرابية. فقد جاء في كتاب سيبويه: "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء...، وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنّه فِعْل لا يظهر ولا يستعمل"(١).

وقد استقرّ عند النحاة فيما بعد أن المنصوب على الاختصاص هو: اسم معمول لـ(أخُصُّ) واجبَ الحذفِ(٢). والاختصاص في هذا المفهوم علة نحوية مفسِّرة لحالة انتصاب الاسم بتقدير فعل محذوف، ولا تؤثر في الناتج الدلالي للتركيب اللغوي. في حين نجد مفهوم الاختصاص في اللغة العربية قد يتجاوز هذا التحديد النحوي الضيّق إلى تراكيب أخرى تنبىء في دلالتها عن مفهوم الاختصاص، ونحو ذلك: لام الاختصاص الداخلة بين معنًى وذات، نحو: (السرج للدابة). والمخصوص بالمدح أو الذم، نحو قولنا: نعمَ القائد صلاحُ الدين. وبئس الرجلُ الكذوبُ. والنعت المقطوع، نحو قولنا: أكرمتُ عمرَ القويُّ.

ومثل ذلك أيضاً الدلالة الشرطيّة لبعض التراكيب؛ فلم يدرسها علماء اللغة القدماء تحت باب مستقل، بل دُرِست في باب إعراب الأفعال المضارعة. مع أننا نجد تراكيب شرطيّة لا علاقة للمضارع بها(٣). ومثله أيضاً مفهوم الأمر في اللغة العربية، فقد اقتصر تناوله قديما في باب فعل الأمر فقط، وتركّز الاهتمام على الجانب الإعرابي، غير أن البلاغيين ربما تناولوا دلالة الأمر بصورة أفضل، وبيّنوا الحالات التي يمكن أن يتحقق فيها هذا المفهوم، ولم تنل حقّها في البحث بصورة تكامليّة في باب الأمر، نحو الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعله، وغيرها.

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٢٣٣.

(٢) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (٧٦١/ ١٣٦٠م)، **أوضح المسالك**، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، بيروت، (د.ت)، ج٤/٧٣-٧٤.

(٣)حجازي، محمود فهمي، **مدخل إلى علم اللغة**، الدار المصرية السعودية، القاهرة، (٢٠٠٦)، ١٢٨.

والمنهج نفسه يتكرر مع مفهوم التعجّب في الدرس النحوي القديم، الذي يعني "التأثُّر النفسي الناتج عن مشاهدة غير المألوف من الأمور، أو الدهشة البارزة نتيجة مشاهدة فِعْلٍ ما لم يألفْهُ الإنسان"(١)، في حين نجد أنّ هذا المفهوم يتحقق في سياقات لغويّة أخرى تتجاوز التحديد النحوي القديم الذي قيّد هذا الأسلوب في صيغ بعينها، مثل: النداء، والاستفهام، والقسم وغيرها.

ولعّل ما سبق كان سببا في أن أصبحتْ بعض الدراسات النحويّة الحديثة تستقي مناهجها من آراء البلاغيين والأصوليين الذين عنوا بالناتج الدلالي للتراكيب أكثر من عنايتهم بالعلامة الإعرابية، وما تؤديه من معانٍ نحويّة. وبرز هذا المنهج البلاغي بصورة جليّة على يد الجرجاني في معالجاته للتراكيب اللغوية معتمداً على معاني علم النحو. فقد شبّه نظم الكلام وترتيب الكلمات بنظم اللؤلؤ والجوهر معتمداً على الذوق من جهة، وعلى العقل من جهة أخرى. فحال ضمّ الكَلِم بعضها إلى بعض، عند الجرجاني مرهون بتوخي معاني النحو "وأنك إنْ عمدتَ إلى ألفاظٍ فجعلتَ تُتْبع بعضَها بعضاً من غيرِ أن تتوخَّى فيها معانيَ النحو لم تكن صنعَت شيئاً تُدْعَى به مؤلفاً، وتُشبَّه معه بمن عَمِلَ نَسْجاً أو صَنَعَ على الجملة صَنيعاً. ولم يتصوَّر أن تكون قد تخيّرتَ لها المواقع"(٢). فسلّط الجرجاني الضوء على بلاغة التراكيب المستوحاة من النحو العربي، إذ وجد النحاة لا يعتنون كثيراً بالناتج الدلالي للتركيب، فرأى انّ النّظم يكون في التركيب لا في تحليله، وهو في هذا المنهج أقرب إلى المنهج التركيبي في نظريّة المعنى الذي يبدأ بتحليل التركيب دفعة واحدة باعتباره كلا متماسكا، ولا يفتته إلى أجزاء كما فعل النحاة التقليديون(٣).

فأولى الجرجاني اهتمامه لبعض أبواب النحو. فالاعتبار في نظم الكلام عنده يكون بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات. فلو كان النظم يكمن في معاني النحو "لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام. وإنّ لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو. قيل إنّ الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات. فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: (جاءني زيد راكبا)، وبين قوله: (جاءني زيد الراكب)، لم يضره ألا يعرف أنه

(١) البديرات، باسم، البطاينة، وحسين، "**أسلوب التعجّب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنة الدلالي**"، مجلة جامعة الخليل، الخليل عدد، (٢٠١٥م)، ص٢٢- ٢٣.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، (٤٧١هـ/ ١٠٧٨م)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق رشيد رضا، ط٢، (د.ن)، ص ٣٧٠.

(٣) زوين، علي، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافيّة العامة، ط١، (١٩٨٩م)، ص١٦٢.

إذا قال: راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) أنه حال، وإذا قال (الراكب) أنه صفة جارية على زيد(١).

وقد أفادتْ بعض الدراسات النحويّة الحديثة من فكرة الجرجاني سالفة الذكر في توسيع مجال دراسة النحو العربي، ومن هذه الدراسات دراسة الجملة العربية معناها ومبناها لتمام حسّان(٢)، فأبرز في دراسته دور المعاني السّياقية والمقامية في تحليل الجمل والتراكيب؛ فالعلامات الإعرابيّة وحدها لا تسعف المتلقي في تحديد المعنى المراد، فلا بد من الأخذ بتضافر القرائن كافة في التركيب اللغوي، وأقام حدود دراسة الجملة في ضوء فكرة التَّعليق، وقام على دراسة بنية الجملة العربية في ضوء العلاقات السياقيّة والقرائن اللفظيّة والمعنويّة، وجعلها الإطار الأساسي للتحليل النحويّ. وبناء على ذلك رأى أنّ النظام النحوي للغة العربية ينبغي أن يُبنى على مجموعة من الأسس، منها: المعاني النحويّة العامّة (معاني الجمل أو الأساليب). ومجموعة من المعاني النحويّة الخاصّة، أو معاني الأبواب المفردة نحو: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وغيرها. ومجموعة العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كالإسناد، والتخصيص، والتبعيّة. فأصبح المنهج اللغوي المتبّع في دراسة اللغة يميل إلى الوصفيّة في الوصول إلى المعنى اعتمادا على تضافر جملة من القرائن اللفظيّة والمعنويّة، أكثر من جانب التحليل المرتبط بالمعنى الإعرابي الذي اتخذه النحاة القدامى.

المبحث الثاني: البعد الدلالي للانزياح اللغوي في القرآن الكريم

تخضع جميع لغات العالم لنظام معين في ترتيب كلماتها وتراكيبها لتأدية معانيها، فإذا اختل هذا النظام لن يحقق الكلام المقصد والإفهام، وإذا اتّبعت ذلك النظام عبّرتْ عن مراد الفكر وما يدور في الأذهان. وهذا الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بعلم الدّلالة الذي يعني "دراسة كيفيّة استعمال الكلمات وبيان علاقاتها بالعمليّة الذهنيّة"(٣). وينبغي أن يشمل كذلك كلّ ما يتّصل بالكلمات من ظروف وملابسات، وعناصر أخرى غير لغويّة متعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمات(٤).

والبعد الدلالي يرتبط ارتباطا وثيقا بلغة القرآن الكريم، فهو يمثل الأسلوب الأمثل والنموذج الأعلى، فقد جاء إلى العرب في فترة كانت تفخر أكثر ما تفخر بلغتها وبيانها وفصاحتها. فإذا استعملتْ كلمة في القرآن دون أخرى – على سبيل المثال– نجد أنّ ثمة علّة سياقية استدعت أن تُستعمل هذه الكلمة من

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٣٢١– ٣٢٢.

(٢) حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة**، المغرب، (١٩٩٤)، ص١٧٨ –١٧٩.

(٣) زوين، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص٨٩.

(٤) ستيفن، أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، دار غريب، مصر، ط١.

بين مرادفاتها لعلّة تخص الدلالة لا تخص جانبا آخر. فأصبح البحث بالقيم العاطفية للمعنى من القضايا الدلالية البارزة، وهو ما يُسمّى بـ (ظلال المعنى) [١]. فمعاني الكلمات لا تُحدد فقط بالقيم التجريدية العامة، بل تُحيط بكلّ كلمة ظلال من المعاني التاريخية والنفسيّة والعاطفيّة وغيرها.

ومن هنا يؤكد كثير من الباحثين خصوصية المرادفة القرآنية لا عمومها. فالقرآن الكريم يشتمل: "على ألفاظ يُراد بها الترادف وهي ليست منه، ولهذا نجدها قد وزعت حسب المقامات، فلا يقوم مرادفها فيما استُعمل فيه مقام الآخر، فعلى المفسّر أو القارىء مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد"[٢]. فلو نظرنا على سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة:٥) وأمعنّا النظر في دواعي استعمال لفظة (الأسفار) بدلا من لفظة (الكتب). لأدركنا أن السبب الدلالي لاختيارها هو تناسبها مع حال المشبه وهم (حملة التوراة) لأن التوراة مقسمة إلى أسفار بدل الأجزاء. وفي هذا ملاءمة شديدة ومشاكلة غاية في الدقة. ومن جوانب ملاءمة المفردة للمشبه به (الحمار) أن كلمة الأسفار أيضا هي جمع (سَفَر) كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (سبأ:١٩) والحمار أحد أدوات السّفر والأحمال في التاريخ. ومن هنا فإن الاشتراك الدلالي لكلمة (الأسفار) لم يقع بعيدا عن حال المشبه به بل هو من لوازمه[٣].

وهذا الجانب الدلالي لسبب الاختيار لا يقتصر على مستوى المفردة في القرآن الكريم وإنّما يتجاوزه إلى التراكيب اللغوية أيضا، إذ ليس ثمّ خيارات في الانتقاء، فالمعنى وحده هو من يفرض التركيب المُطابق للسياق، وبغير ذلك يختلّ المعنى وينفرط النظم. فالتركيب حدث كامل يختزن في طياته أدق ما يكون من المقصد الدلالي. إلى جانب جمال صوتي أحيانا، وتناسب دلالي مع سياق السورة التي ترد فيها والحدث أو الفعل الذي تصفه. وهذا من أرقى أنواع التناسب الذي تُفسَّر من خلاله الكثير من الانزياحات اللغوية في القرآن الكريم؛ فيكون التركيب الانزياحي غايةً في الدقة في التعبير عن المعنى الدلالي المُراد. ولا يمكن حمله على أنّه مجرّد اختلاف باللهجات، أو تعدد باللغات، أو مجرّد جواز بالاستعمال، بل لا بدّ من وجود أبعاد دلالية يرمي إليها لا تُدرك إلا بتمعن دقيق للسياق الذي وردت فيه، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ (طه:٦٥)، حيث

(١) زوين، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص٩٢.

(٢) مطاوع، عطية علي، **إشكالية الترادف**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، (٢٠٠٦) م، ص١٠.

(٣) البديرات، باسم، والذنيبات، فايز، "**بلاغة الاستعمال القرآني للمفردات السامية**"، المجلّة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، (٢٠١٧م) مجلد (١٣)، العدد٤، ص٢٧-٢٨.

لم يقل كما هو متوقع من السامع (وإما أنْ نكون أوّل من يلقي) فتغيير النمط في التركيب لم يحقق مراعاة الأداء الصوتي وتوافق نهاية الفواصل في السورة فحسب(١)، ولكنّه يكشف البعد الدلالي الذي يرمي إليه التركيب، وهو تصوير نفسية السّحرة وغرورهم يوم تحدّوا موسى عليه السلام بسحرهم، وأنهم لم يراودهم شك في تفوقهم عليه ، وإنّما كان الأمل قد ملأ نفوسهم بنصر وفوز عاجل(٢).

فالتراكيب اللغوية في القرآن تحمل في طياتها أدق التفاصل والأحكام التي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال قرائن معنوية ترتبط بالسياق، وتتجاوز الظاهر وتنقل التركيب من نمط لغوي إلى نمط آخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) فإن صيغة التركيب في الآية السابقه (يتربصن) في ظاهره صيغة الخبر غير المُلزِم في الغالب، ولكن لا يمكن حمله على حقيقته الظاهرة؛ فإنهن قد لايتربصن فيقع خبر الله بِخِلَافِ مَخْبَرِهِ وهو مُحال؛ فوجب اعتبار هذه القرينة، حمل الصيغة على معنى الإنشاء (الأمر)؛ صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المُحال(٣).

ومن ذلك أيضا الإحلال بين المفرد والمثنى والجمع في التراكيب اللغويّة لا يمكن أن يُعزى إلى الجواز أو عدمه، فإيقاع الجمع موقع التثنية على سبيل المثال لا بدّ من أن يحمل دلالة معينة في التركيب القرآني، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ (المائدة: ٣٨). فالظاهر يقتضي قوله (يَدَيْهِما) إذ الحديث عائد على المثنّى (السارق والسارقة)، واتّضح المعنى المراد وهو قطع اليمين من كلّ سارق، ويدلّ على ذلك قراءةُ عبدالله بن مسعود: "فاقطعوا أيمانَهما"(٤). غير أنّه أوقع الجمع موقع التثنية؛ دلالة على تغليظ العقوبة وتشديدها على السارق والسارقة بما فعلا. وقد جاء عن العرب ما يدلّ على هذا النوع من الإحلال وما يحمله من دلالة، نحو قولهم: "شابت مفارقه، وليس له إلا مفرق واحد"(٥). ربّما وضع الجمع موضع المفرد ليس من مبدأ أمن اللبس، أو حريّة الاختيار بين الاثنين كما قيل، وإنّما لبعد دلالي يحمله الإحلال وهو التكثير والمبالغة بالشيب.

(١) جاء الفعل (ألقى) متفقا مع نهاية الفواصل في السورة: (موسى، الأعلى، أتى، الدنيا، أبقى.....). انظر: عمر، أحمد مختار، **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (٢٠٠١)، ص٧٩.

(٢) بدوي، أحمد، **من بلاغة القرآن**، دار نهضة مصر الفجالة، القاهرة، (١٩٥٠)، ص٦٢.

(٣) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢/ص ٢١٦.

(٤) الفرّاء، أبو زكريا، (٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت)، ج١/ ص٢٣٦.

(٥) ابن سيده، أبو الحسن، (٤٧٨هـ/ ١٠٦٦م)، **المخصص**، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د،ت)، ج٤/ ص٢٦٩.

ومن ذلك أيضا تكرير الاسم في الجملة الواحدة، فهو ضعيف غير كثير بالإجماع، نحو: زيد ضربت زيدا، لأن الضمير أخف[١]. مع ذلك جاء في القرآن الكريم ما أعيد فيه لفظ المبتدأ في جملة الخبر على خلاف ماسبق، نحو قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ (القارعة:١-٢) وقوله (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة:١-٢) إلا أن إعادة لفظ المبتدأ (القارعة) و(الحاقة) في لفظ الخبر عدل عن التحديد السابق الذي قال به النحاة؛ لينبىء عن بعد دلالي، وهو التعظيم والتشديد المرتبط بيوم القيامة، جاء في إعراب القرآن للنحاس: يظهر الاسم على سبيل التعظيم والتشديد؛ لأن إعادة الاسم فيه معنى التعظيم[٢]. وفيما يأتي بيان لبعض مواطن الانزياح اللغوي في القرآن الكريم وبيان مدى ارتباطها بالمعنى الدلالي للسّياقات التي وردت فيها:

المطلب الأول: تأنيث الفعل مع فاعله

ذهب النحاة إلى أنّ الفعل يؤنّث مع فاعله بعلامات منها تاء ساكنة في آخر الماضي. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ (آل عمران: ٣٥). وقد اختلف النحاة في تذكير الفعل وتأنيثه مع الجموع، فقال الكوفيون يجوز تأنيث الفعل وتذكيره مع كلّ الجموع، وقال البصريون بجواز التذكير والتأنيث مع الجموع إلا مع جمع المذكر السالم فإنّه يجب التذكير، ومع جمع المؤنث السالم فإنّه يجب التأنيث. فإذا كان الفاعلُ اسم جمع أو جمع تكسير جاز فيه التأنيث أو التذكير على السواء بلا خلاف. واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾ (يوسف:٣٠). وقوله تعالى: ﴿قالتِ الأعْرَابُ﴾ (الحجرات: ١٤)[٣]. فمع أنّ الفاعل (نسوة) مؤنّث إلا أنّ الفعل قد ذُكّر. ومع أنّ الفاعل (الأعراب) مذكّر إلا أنّ فعله (قالتْ) قد أُنّث. ولم يكن للبعد الدلالي حضور في مثل هذا التحليل من حيث تأنيث الفعل أو تذكيره، وإنّما اقتصر القول على جواز التذكير أو التأنيث. وهذه المنهجيّة في التحليل تكشف بكلّ جلاء أنّ البعد الدلالي كان مغيبا تغيبا تاما، وأنّ مناسبة الحدث لا أثر لها في مثل هذا التحليل. فثمة علة دلاليّة استدعت أن يُذّكر الفعل في قوله تعالى (قال نسوة) وهي الانسجام مع طبيعة الفعل الذي قامتْ به النسوة في قصّة يوسف عليه السلام؛ ويتأكّد ذلك الفعل الجماعي من النسوة، إذ لم يقتصر على امرأة العزيز- بقوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ

(١) الأستراباذي، محمد بن الحسن، (٦٨٦هـ/ ١٢٤٧)، **شرح الرضي على الكافية**، تعليق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (١٩٩٦)، ج٢/ص١٩٤.

(٢) النحاس، أبو جعفر، (ت٣٣٨هـ/ ٩٤٩م)، **إعراب القرآن**، دراسة: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، (٢٠٠٨)، ج٤/ ٣٢٤.

(٣) الأزهري، خالد بن عبد الله، (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، (٢٠٠٠)، ج٢/ ص٤١٠.

أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجاهِلِينَ﴾ (يوسف:٣٣). فمن المُعتاد أنّ الرجل هو من يلاحق المرأة ليس العكس، غير أنّ فعل النسوة في قصة يوسف عليه السلام خالف المعتاد، فقامتْ النساء بفعل الذكور؛ فذكّر الفعل انسجاما مع هذا الصنيع. وكذلك الحال في تأنيث الفعل في قوله تعالى: (قالتْ الأعراب). فمن المعروف أنّ القال والقيل سمة نسويّة؛ فربّما أنّث الفعل انسجاما مع طبيعة الحدث. ويؤكد هذا الرأي ما جاء في كتاب معاني القرآن عن سبب نزول هذه الآية، فقد نزلت فى أعاريب بنى أسد حين قدِموا على النبي صلّى اللّه عليه المدينة بعيالاتهم طمعا في الصدقة، فجعلوا يروحون ويغدون، ويقولون بإلحاح شديد: أعطنا فإنا أتيناكَ بالعيال والأثقال، وجاءتكَ العربُ على ظهور رواحلها[١]. فجاء استنكار فعلهم في قوله عزّ وجل: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ (الحجرات: ١٧).

ويتضح البعد الدلالي لتأنيث الفعل مع الفاعل أو تذكيره بصور أوضح في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ (الممتحنة: ١٢). فمع أنّ الفاعل مؤنث تأنيثا حقيقيا إلا أنّ فعله قد ذكِّر. فالتأويل النحوي– في تقدير النحاة – اقتضى تقدير محذوف حفاظا على النسق القاعدي، وهو (النساء المؤمنات). والنساء – في تقدير النحاة اسم جمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته، فعُومِلَتْ معاملته. أو لأنّ (أل) في المؤمنات اسم موصول مقدر بـ(اللاتي)، واللاتي أيضا في تقديرهم اسم جمع؛ ولذا جاز تذكير الفعل (جاء). غير أنّ البعد الدلالي الذي قد ينسجم مع طبيعة التنزيل، ويتوافق مع تذكير الفعل مع فاعله المؤنث هو طبيعة الفعل الذي أقدمتْ عليه المؤمنات في هذا السياق، وهو فعل ذكوري، فالمبايعة والعهود –عند العرب– أمر يقتصر على الرجال ولا تُقْدم عليه النساء، إلا أنّ تذكير الفعل (جاءك) جعل النساء المؤمنات صاحبات قرار في هذا الموقف[٢]، وغير تابعات بالذمة أو العهد المقطوع لزوج أو لغيره، فذكّر الفعل انسجاما مع طبيعة العمل الذي أقدمن عليه رضوان الله عليهن.

وتتضح فكرة تأنيث الفعل مع فاعله انسجاما مع دلالة الحدث أيضا في قول جرير في هجاء الأخطل[٣]:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سوءٍ على بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ج٣/ص٧٣.

(٢) روي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما فرغ يوم فتح مكة من بيعة الرجال: أخذ في بيعة النساء وهو على الصفا وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أسفل منه يبايعهن بأمره ويبلغهن عنه. انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ/ ١١٤٤م)، **الكشاف**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ج٤/ص٥٩.

(٣) جرير، أبو حزرة بن عطية التميمي، ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين، دار المعارف، مصر، ط٣، (١٩٨٦)، ص٢٨٣.

فذهب النحاة إلى أنّ الفعل (وَلَدَ) قد ذُكّر مع أنّ فاعله مؤنّث (أمّ سوء) لعلّة الفصل بين الفعل وفاعله. ومع ذلك فقد أنّث الفعل مع فاعله مع وجود الفصل في غير موطن، ونحو ذلك قراءة أبي جعفر ومعاذ والحارث في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلاّ صَيْحَةٌ﴾ (يس: ٢٩)، بجعل كان تامّة، أي ماحدثت أو وقعت إلا صيحة[١]. ونحو ذلك أيضا قول الشاعر[٢]:

مَـــا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ في حَرْبِنَا إلا بَنَـــاتُ العَـــمّ

ف (بنات العمّ) فاعل (برئتْ) وأنّثه مع وجود الفصل بين الفعل وفاعله. ولعلّ البعد الدلالي الذي يشير إليه تذكير الفعل (ولد) في قول جرير السابق مع فاعله المؤنث (أمّ سوء)– ولم يُدرك في التحليل النحوي – وينسجم مع مراد الشاعر هو الذم والهجاء، بناء على طبيعة العلاقة التي تربط بين الشاعرين، فالبيت بأكمله يشير إلى هذا الذم، وذلك في تصغيره (الأخيطل)، وفي قوله (أمّ سوء)، وفي قوله (على باب استها). وربمّا أرد أن يضيف ذما آخر أقوى من ذلك، وهو تذكير الفعل الذي قامت به أمّه، فجاء بقوله: (ولد)، فذكّر الفعل ذما لأمّ الأخطل، إذ إن الولادة فعل أنثوي يخص المرأة، ومن أنجبته لم ترتقي بفعلها حدّ نظيراتها من النساء فزاد في ذمّه.

ويبرز مدى ارتباط تأنيث الفعل أو تذكيره بالبعد الدلالي في مواطن أخرى في القرآن الكريم، ونحو ذلك تأنيث الفعل (اتخذتْ) في حديثه عن العنكبوت في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤١). فقد انّث لفظ العنكبوت بقوله (اتّخذتْ) مع أنّ لفظ العنكبوت مذكّر ومؤنّث، ومنه قول مزاحم العقيلي وقد جعل اللفظ مذكرا[٣]:

على هَطَّالِهم منهم بُيوتٌ كأَنَّ العَنْكَبُوتَ هو ابْتَناها

ولعلّ التوجيه الدلالي لتأنيث اللفظ هنا يتمحور في الدور الرئيس الذي تلعبه أنثى العنكبوت في حياة الأسرة؛ فهي الوحيدة القادرة على بناء البيت، أما الذكر فلا حيلة له، ولا دور له بالبناء، ويقتصر دوره على إخراج خيوط تساعده على التنقل والحركة، فجاء التأنيث انسجاما مع طبيعة العمل الذي أُنيط بالأنثى بصورة خاصة دون الذَّكر.

(١) الدمياطي، شهاب الدين، (ت١١١٧هـ/ ١٧٠٥م)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، (١٩٩٨)، ص٦٤٩.

(٢) ابن مالك، محمد بن عبد الله، (٦٧٢هـ/ ٢٧٤م)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، (١٩٩٠)، ج٢/ ص١١٤.

(٣) العقيلي، مزاحم، **ديوان مزاحم العقيلي**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار صادر، بيروت، (١٩٧٦)، ص٢٣.

المطلب الثاني: التقديم والتأخير

لم يتجاوز التحليل النحوي القديم – في كثير من جوانبه – بما يخصّ التقديم والتأخير في التركيب اللغوي إلى المعنى الدلالي حدود ما صرّح به النحاة في تعليلهم لفوائد التقديم في الكلام على فائدة (الاهتمام والعناية). كما صرّح بذلك سيبويه في قوله: "واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إنَّ أسداً في الطريق رابضاً، وإنَّ بالطريق أسداً رابضاً. وإنْ شئت جعلت بالطريق (مستقراً) ثم وصفته بالرابض فهذا يجرى هنا مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان"(١). وقد توقّف الدرس البلاغي على يد عبد القاهر الجرجاني عند موقف النحويين من التقديم وعرض لرأي سيبويه السابق. إذ يقول: "وقد وَقعَ في ظنونِ الناسِ أَنَّه يكفي أنْ يقالَ: "إنه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذِكْرَه أَهمُّ"، مِنْ غير أن يُذْكَر، مِنْ أين كانت تلك العنايةُ؟ وبمَ كانَ أهمَّ؟ ولِتخيُّلِهم ذلك، قد صَغُر أمرُ التقديمِ والتأخير في نفوسهم، وهَوَّنوا الخَطْبَ فيه، حتى إنك لتَرى أكثرَهم يَرى تَتبُّعَه والنظرَ فيه ضرباً من التكلُّف. ولم ترَ ظنّاً أَزرى على صاحبهِ من هذا وشبهه"(٢).

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾ (الفاتحة: ٣-٤)، فقد اقتصر التحليل النحوي في مثل هذا المثال وما شاكله على الإعراب، وبالذات إعراب (إياك) وموجب تقدّمها على الفعل والفاعل، ولم يتجاوز إلى الجانب الدلالي لتقديم المفعول، أو تكرار المفعول (إياك) مع الفعلين (نعبد) و(نستعين)، فالعلّة عند النحاة اقتصرت على اختلاف الفعلين (نعبد ونستعين)، في حين أن التكرار قد ارتبط بالتأكيد بصورة أكبر، أما السبب الدلالي لتقديم المفعول فلأجل الاختصاص والحصر، فقد حصرت العبادة والاستعانة بالله وحده دون سواه، فيكون موحّدا لله تعالى بالعبادة والدين جميعا، وفي ذلك الأسلوب تمييز واضح بين الطاعة والعبادة، فالطاعة قد تكون للخالق والمخلوق، أمّا العبادة بمعنى نخشع ونذلّ ونستكين، لأنّ العبودية عند العرب بمعنى الذلّة، ولذا تسمّى الطريق المذلل الذي وطئته الأقدام، وذللته السابلة معبّدا(٣). ف(إِيَّاكَ نَعْبُدُ) مَبْنيٌّ على الإلهيَّة، (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) مَبْنيٌّ على الرُّبوبيَّة، فتضمَّنت السُّورةُ: توحيدَ الإلهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ بقولهِ: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(٤). وهي سمة أسلوبية شاعتْ في كلام العرب قبل الإسلام إذ يقدّمون أسماء آلهتهم، فيقولن: باسم اللات، وباسم العزى، فوجب على

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢/ص١٤٣

(٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٠٨.

(٣) الطبري، أبو جعفر، (٣١٠هـ/ ٩٢٣م)، **التفسير الكبير**، تحقيق: محمود محمد شاكر وآخر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت)، ج١٥/ص٢٨٢.

(٤) الدمشقي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد، (ت٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م)، **تفسير سورة الفاتحة**، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، دار المحدث للنشر والتوزيع، (١٤٢٧هـ)، ص٤٣.

الموحّد معنى اختصاص اسم الله عزّ وجل بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل[١]. وكذلك الاستعانة فقد حُصِرت بالله الواحد الأحد تحقيقا لقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر:١٥)، فأنتم فيها دلالة العموم دون استثناء، وعلى ذلك فالإنسان لا يَطمع بمستعَان غير الله، ولا تُرفع الحوائج إلا إليه.

ومعنى ما سبق أننا حينما نقدّم بعض أجزاء التركيب اللغوي تارة، ونؤخرها تارة أخرى، فإننا لا نفعل ذلك رغبة في التعبير أو تفنناً في القول، إنّما ذلك ناشئ عن اختلاف المعنى الدلالي المقصود، وهو غرض يجمع بين اللفظ والمعنى بالذات في القرآن الكريم، فـ"هو مذهب مقرر، وخطّة موحّدة، وخصيصة شاملة..... يَفتَنُّ في استعمالها بطرائق شتى، وفي أوضاع مختلفة"[٢]. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنهَرْ﴾ (الضحى: ٩-١٠). فتقديم المفعول (اليتيم) و(السائل) في الآية السابقة ليس لغرض لفظي فقط كما يرى بعض الباحثين وهو "مراعاة الفاصلة وزيادة التناسق اللفظي"[٣]، وإنّما لمعنى دلالي أسمى وهو: التخصيص، إي إذا كان لا بدَّ من القهر والنهر، فاليتيم والسائل خارج نطاق هذين الفعلين، لما فيهما من كسر للجناح وإهانة للمخاطب.

ولمعرفة خطر التقديم والتأخير من جهة ولمعرفة أهميته من جهة أخرى، نقف كذلك عند نموذج آخر من القرآن الكريم فنعرف هذه الغاية العظمى من تقديم الكلمات وتأخيرها في السياق، وما يؤديه من معنى دلالي لا يُدرك إلاّ بالربط بين المعنى والتركيب، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيت﴾ (البقرة: ٢٥٨). ولم يقل: يحيي ويميت ربّي. فالفارق الدلالي كبير، فقوله: "ربي الذي يحيي ويميت" تفيد أنَّه لا محيي ولا مميت إلاّ الله، ولو قيل يحيي ويميت ربي، لكان المعنى: أنَّ الله قادر على الإحياء والإماتة، ولا مانع أنْ يقدِر عليها غيره، ولهذا قال المجادل: "أنا أحيي وأميت"، أي: لا غيري، لأنّ النّزاع ليس على قدرة الله على الإحياء والإماتة، بل في تفرده تبارك وتعالى بهما[٤].

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ج١/ ص ٤٦.

(٢) سيّد قطب، إبراهيم حسين الشاذلي، (ت١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م) **التصوير الفني في القرآن**، دار الشروق، القاهرة، (٢٠٠٤)، ص٣٧.

(٣) انظر: بان الأثير، ضياء الدين، (ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، ص٣٩. يُنظر كذلك: لاشين، عبد الفتاح، **معاني التراكيب**، دار الطباعة المحمديّة، القاهرة، (١٩٨٣م)، ص١٨١.

(٤) انظر: عباس، فضل حسن، **البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، (١٩٩٧م)، ص ٢٨- ٢٠٩ .

ويتجلى البعد الدلالي أيضا بصورة واضحة فيتقدّم الجار والمجرور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ (القصص: ٢٠). وقوله تعالى: ﴿وجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ (يس: ٢٠). فمثل هذين التركيبين لا فرق بينهما في التحليل النحوي القائم على بيان المعنى النحوي، ولا يتضح هذا الفرق ولا الجانب الدلالي إلا من خلال تحليلها تحليلا ينسجم مع طبيعة الحدث الذي تمثله كل آية منهما. فتقديم الفاعل (رجل) في سورة القصص على الجار والمجرور بقوله: (وجاء رجل) هو الوضع الطبيعي المنسجم مع قواعد التركيب النحوي في اللغة العربية، أو ما يُسمّى بنظام الرتبة؛ فعادة ما يكون الفاعل عقب الفعل مباشرة، وهو النسق الغالب في الاستعمال اللغوي في اللغة العربيّة. وفي هذه الآية من سورة القصص لا داعي لتقديم أو لتأخير انسجاما مع دلالة الآية وما تشير إليه، على اعتبار أنّ الخبر الذي جاء به الرجل سيكون من أطراف المدينة – أقصاها – وهو مكان سكن فرعون وحاشيته. جاء في تفسير التحرير والتنوير: "والظاهر أنّ أقصى المدينة هو ناحية قصور فرعون وقومه، فإنّ عادة الملوك السّكن في أطراف المدن مخافة الثورات والغارات وغيرها"(١). أضف إلى ذلك أنّ أطراف المدن أصفى للعيش، فهي محل جذب للملوك والأثرياء، ويتضح الجانب الدلالي في تقديم الفاعل (الرجل) من خلال تقديمه تقديرا لموقفه، وبيانا لشجاعته وإقدامه؛ لكونه أفصح عن مخطط يُحاك لموسى – عليه السلام – ويكشف سرّا بيته فرعون وأعوانه، ولا يخفى مصير هذا المُفصِح عن سرّ فرعون، فكان تقديمه دلالة على مكانته من خلال إقدامه.

أمّا في تقديم "من أقصى المدينة" على "رجل" في سورة يس ففيه إشارة إلى أنّ الرسالة التي جاء بها الأنبياء عليهم السلام بلغتْ أقاصي المدن وأطرافها، ولم يذهب جهدهم سدى، فقد قاموا بما أوكل إليهم على أحسن وجه على الرغم من تكذيب أهل القرى وتنكيلهم بهم. يقول ابن عاشور: "وفائدة انّه جاء من أقصى المدينة إشارة إلى أنّ الإيمان بالله ظهر في أهل بعض المدن قبل ظهوره في قلب المدينة؛ لأنّ قلب المدينة هو مسكن الملأ وأحبار اليهود، وهم أبعد عن الإنصاف والنظر في صحّة ما يدعوهم إليه الرسل، وعامّة سكانها تبع لعظمائهم لتعلقهم بهم وخشيتهم بأسهم، بخلاف أطراف سكان المدينة فهم أقرب إلى الاستقلال"(٢).

---

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، (ت١٣٩٤هـ/ ١٩٧٣م)، **تفسيير التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، (٢٠٠٠م)، ج٢٠/ص ٣٤.

(٢) ابن عاشور، **المرجع السابق**، ج٢٢/ ص٢١٣.

وقد يضاف بعد دلالي آخر لتقديم الجار والمجرور، وهو بيان فضل الرجل لتحمله المشقّة نتيجة لبعد الشقة والمسافة الطويلة التي قطعها. واتباعه الرسالة على الرغم من بعده. جاء في روح المعاني "قدّم الجار والمجرور على الفاعل الذي حقّه التقديم بيانا لفضله؛ أذ هداه الله تعالى مع بعده عنهم"(١).

المطلب الثالث: البعد الدلالي للعلامة الإعرابيّة

الإعراب هو الأثر الظاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع(٢). وهذا التغيّر يرتبط ارتباطا وثيقاً بالمعاني النحويّة (الفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغيرها) بالدرجة الأولى. وقد بيّن الزجاجي فيما ينقله عنه السيوطي في الأشباه هذا الأمر عندما ذهب إلى أنّ الحركات الإعرابيّة دوال على المعاني، فيقول: "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، وتدلّ عليها ليتّسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم أو تأخير عند الحاجة"(٣).

وانطلاقا مما سبق كان التركيز منصبا في التحليل النحوي القديم على العلامة الإعرابية؛ فتعدّ الأثر البارز للعامل بالمعمول، وهي مسألة لا تتجاوز حدود المعنى النحوي كما أشرنا سابقا، وربّما كانت العناية الخاصة بالعلامة الإعرابية سببا في أن وُسِم التحليل النحوي القديم عند بعض الباحثين المحدثين بسمة الشكليّة، بمعنى أن التحليل النحوي قد أعطى أولويّة للفظ على حساب الدّلالة. فالنحو– في التحليل الحديث _ ينبغي أن يكون قانون تأليف الكلام، وبيانا لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتسق العبارة وتؤدي معناها. وبقصر النحاة التحليل النحوي على أواخر الكلمات ضاقتْ حدوده الواسعة، وضاع كثير من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة(٤).

ومما جاء في الاستعمال اللغوي الفصيح مخالفا للنسق العام للإعراب قُيّد عند النحاة بأمن اللبس، يقول ابن الطراوة: إذا فُهِم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو: " ضرب زيد عمرا" لو لم ترفع

(١) الألوسي، محمود أبو الفضل، (١٢٧٠هـ/ ٨٥٤م)، **روح المعاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ج٢٢/ص ٢٢٦.

(٢) ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري، (٧٦١هـ/ ١٣٥٩م)، **شرح شذور الأنصاري في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (٢٠٠٤)، ص٣٣.

(٣) السيوطي، جلال الدين، (٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥، ج١/ ص٧٦–٧٧.

(٤) مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، القاهرة، (١٩٩٢)، ص٤٠.

"زيدا" وتنصب "عمرا" لم يعلم الفاعل من المفعول[١]. ولم يتجاوز التحليل النحوي هذا الحدّ للمعنى الدلالي بما يتجاوز جذب الانتباه، أو جعله من باب تقارض اللفظين في الأحكام[٢]. كإعطاء الفاعل إعراب المفعول. مثل: "خرق الثوبُ المسمارَ" و"كسر الزجاجُ الحجرَ". ونحو ذلك في قراءة ابن كثير بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)[٣] في قوله تعالى:﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(البقرة: ٣٧).

في حين نجد أن العلامة الإعربية قد ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير دلالي يتجاوز حدود العامل والمعمول، أو ربّما تكون أحيانا عنصر تحويل في الجملة التوليديّة، في الكثير من الأساليب اللغويّة[٤]، ونحو ذلك قول العرب: (لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ)[٥]؛ فتكون العلامة الإعرابية في نهاية الفعل (تشرب) دلالة على تحوّل النمط الدلالي للتركيب اللغوي، فالفتحة يكون القصد منها النهي عن الجمع بينهما، بمعنى: يجوز لك أن تأكل السمك وحده أو تشرب اللبن وحده، لكن الممنوع هو الجمع بينهما. أمّا الجزم فيكون القصد منه النهي عن كل واحد منهما؛ أي: "لا تأكلِ السمك ولا تشربِ اللبن"، ومعنى هذا: أنك تنهاه عن أكل السمك وتنهاه عن شرب اللبن. أمّا الضمة فيكون القصد النهي عن الأول وإباحة الثاني، فأنت حينئذٍ نهيتَه عن أكل السمك، وأجزتَ له شُرْبَ اللبن؛ أي: لا تأكل السمك ولكَ شُربُ اللبن.

):[6] ومن ذلك أيضا قول أبي الأسود(

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(١) الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد، (ت١٢٧٠هـ، ٨٥٤م)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٦م)، ج١/ ص٢٦٢. ٢٦٣.

(٢) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٦/ ص٦٦٠.

(٣) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج١/ ص٢٥٤. وأبو حيان الأندلسي (ت٤١٤هـ/ ١٠٢٣م)، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د، ت)، ج١/ ص٣١٨.

(٤) عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها**، دار المعرفة، (١٩٨٤)، ص١٦١.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج٣/ ٦٦. ويُنظر كذلك: بن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، (ط١)، ص١١٧.

(٦) الدؤلي، أبو الأسود، **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، (١٩٩٨)، ص٤٠٤.

فمع أنّ نحاة البصرة أصرّوا في تحليلهم لهذا النوع من التراكيب اللغويّة على البحث عن ناصب الفعل (تأتيَ)، وقدّروا (أنْ) بعد الواو، إلا أنّ نحاة الكوفة ربّما كانوا أقرب إلى الصواب عندما ذهبوا إلى أنّ الفعل قد نُصِب على الصرف أو الخلاف، بمعنى عدم الجمع بين الإيجاب والسلب، فكانت الحركة في آخر الفعل (تأتيَ) دليلا على تغيّر دلالي في بنية التركيب يستحيل معها الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها من حيث المعنى المراد.

ومن نماذج ارتباط انزياح العلامة الإعرابية بالمعنى الدلالي في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاء بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ (هود: ٦٩). مع أن اللفظتين (سلاما، وسلام) قد وقعتا في تركيبٍ متوافق شكليّا في بنيته الخارجيّة، إلا أنّ الحركة الإعرابيّة قد اختلفت في الحالتين مرّة بالفتح وأخرى بالضمّ، مما يؤكّد أن العلامة الإعرابية في مثل هذه التراكيب المتشابهة تنبئ عن تغيّر دلالي خفي يُعبّر عن حالة نفسيّة للمتكلّم. فكان التقدير الإعرابي لها أنّ نصب (سلاماً) بإعمال (قالوا). كأنّه قيل: قالوا قولاً وسلّموا تسليماً. وقال (سلامٌ) بالرفع لعدم إعمال قال، والتقدير: قال إبراهيم لهم: (سلامٌ) بمعنى: وعليكم السلام أو بمعنى: سلامٌ عليكم، أو قولي سلامٌ[١]. والفارق بين التركيبين واضح من حيث الفعليّة في قول الملائكة: سلاما، والاسميّة في قول إبراهيم عليه السلام: سلامٌ، "فالاسميّة فيها دلالات إيجابيّة أكثر من الفعليّة إذ تدلّ على الثبوت"[٢].

ويبدو لي أن المعنى الدلالي الخفي الآخر الذي تضمنه التغيير في حركة اللفظتين يكمن في أنّ الفتحة حركة الخفّة بإجماع النحاة، ترتبط في الغالب بـ (الفُضل) والضمّة علامة القوّة ترتبط (بالعُمد) المسند إليّه (الركن الأساسي في الجملة)؛ فجيء بالضمّة في قول إبراهيم (سلامٌ) للدلالة على حُسن الضيافة والاستقبال من إبراهيم عليه السلام لضيفه. فقد جاء عند أبي حيّان في البحر المحيط: "فالظاهر أنّه لم يعرف أنّهم ملائكة لمجيئهم في صورة البشر، وكان مشغوفاً (إبراهيم) بإكرام الأضياف"[٣]. فَكَرَمُ إبراهيم يتجاوز الضيافة الماديّة (الطعام والشراب) إلى جانب آخر وهو الضيافة المعنويّة التي تعني طبيعة المنطوق اللغوي في الاستقبال، ومنه الحركة. فكان استعمال الضمّة بما يليق بحُسن ضيافة إبراهيم عليه السلام وكرمه تحقيقا لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء: ٨٦). ويتضح بُعد دلالي آخر للانزياح السابق بقوله مرّة (سلاما) وأخرى (سلامٌ)، بأن قول الملائكة سلاما بالنصب دلالة على مقدرتهم على منح السلام وحمل العقاب من قوله تعالى: ﴿قَالُوا

(١) الطبري، **التفسير الكبير**، ج١٥/ص ٢٨٢.
(٢) الحموز، **انزياح اللسان العربي**، ص١٩٨.
(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٥/ص ٢٤٢.

لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: ٧٠)، أمّا في قوله (سلامٌ) بالرفع فكأنه قصد: أنّ أمري سلامٌ لأنني لأ أملك عقابا أو سلاما، بمعنى أنني في سلام بما منحتموننني إياه.

ومما يوضح مدى ارتباط العلامة الإعرابية بالبعد الدلالي في القرآن الكريم ما حُمِل في بعض الأحيان عند النحاة على الجرّ على الجوار، ومثالهم المشهور: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ). قال سيبويه: "وقد حملهم قُرب الجوار على أنّ جرّوا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"(١). فجرّ (خربٍ) لمجاورة (ضبٍّ) مع أنّ الخراب من مستلزمات (جحرُ) وهي مرفوعة(٢). وقد عقد النحاة لها أبوابا في مؤلفاتهم، ومن ذلك ما نجده في الخصائص لابن جني حيث سماها بـ (باب الجوار)(٣)، وقد تبعه في ذلك ابن هشام، وعقد لها بابا في كتابه المغني بعنوان: (الشيء يُعطي حكمَا لشيء إذا جاوره)، كقول بعضهم: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"(٤). وتبعهما أيضًا السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر في النحو، لخَّص فيه ما قاله ابن جنِّي في الخصائص وما قاله ابن هشام في مغني اللبيب، وساق للجوار أمثلة متعددة(٥). ومن المحدثين الآخذين بهذا الرأي عبد الفتاح الحموز حيث يقول رداً على منع الحمل على الجوار في باب العطف: "ولسنا مع من يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف؛ لأنّ ما في التنزيل يردّ مزاعم هؤلاء"(٦).

ومن أمثلة ما حُمل على الجوار عند النحاة في القرآن الكريم، وحمل بُعدا دلاليا تجاوز ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (إبراهيم: ١٨). فكان مدار التحليل النحوي لهذا الانزياح أو ما شابهه حول تفسير جر كلمة (عاصف)، فجعلها بعضهم من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، أي (في يومِ ريحٍ عاصفٍ)، ورأى بعضهم إنّ هذا الشاهد القرآني ينطوي تحت باب الجر على الجوار؛ فالعَصْف كما يرى النحاة ليس من مستلزمات اليوم، بل من مستلزمات (الريح)، يقول الفرّاء: "فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذ أشبهه"(٧).

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ ص٦٧.

(٢) سيبويه، **المرجع السابق**، ج١/ص ٦٧.

(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج٣/ ص٢١٨.

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٦/ ص٦٦٠.

(٥) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١/ ص٣٢٢. ٣٢٨.

(٦) الحموز، عبد الفتاح، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، مكتبة الرشيد، الرياض، (١٩٨٥)، ص ٤٠.

(٧) الفراء، **معاني القرآن**، ٢/ ص٧٤.

ولم يتجاوز التحليل النحوي في مثل قوله تعالى (يوم عاصف) في كثير من الأحيان إلى البعد الدلالي الذي تحمله العلامة الإعرابية، فربّما أتبع كلمة (عاصف) لليوم إعرابا ومعنى مع أنّ العصف – كما هو معتاد ليس من مسلتزمات اليوم – لبعد دلالي، فجعل العصف سمة لليوم لبيان هول هذا الموقف وعظمته على الكافرين. فجاء في لسان العرب أنه جعل العُصوف تابعاً لليوم في إعرابه وإنما العُصوف للرياح، وإن كان للريح فإن اليوم قد يوصف به، فيقال يومٌ عاصفٌ، كما يقال يومٌ باردٌ ويومٌ حارّ، والبرد والحرّ فيهما(١).

وجاء عند ابن كثير أيضا في تفسيره أنّ المقصود "أي ذي ريح شديدة عاصفة قوية، فلم يقدروا على شيء من أعمالهم التي كسبوا في الدنيا إلا كما يقدرون على جمع هذا الرماد في هذا اليوم، فسعيهم وعملهم على غير أساس ولا استقامة، حتى فقدوا ثوابهم"(٢). فحقق انزياح العلامة الإعرابية في المثال السابق سلامة المعنى الدلالي المراد انسجاما مع السياق، وخفّة المبنى من حيث الانسجام الصوتي.

ونحو ذلك أيضا قراءة يحيى بن وثاب وقراءة الأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاق ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ (الذاريات: ٥٨). فخفض (المتين) مع عدم المطابقة بينها وبين (القوة) خلافا لأسس الإعراب بناء على اختلاف التذكير والتأنيث بين اللفظين، ويبدو أنّ البعد الدلالي الذي ينسجم مع طبيعة التنزيل في هذا الموقف يقتضي الجرّ، ولا يقتصر على مجرّد المجاورة، إذ المراد بالقوة هنا (الحبل)، فجعل (المتين) صفة حقيقية للحبل، قال أبو جعفر النحاس: "المُراد بالقوّة الحبل، فكأنه وصفٌ للحبل"(٣).

ويتضح الأثر الدّلالي للعلامة الإعرابية بصورة أدق في باب العطف، فالعطف بإجماع النحاة تابع يتبع الاسم المعطوف عليه إعراباً، ونحو ذلك جاء محمدٌ وعليٌّ، وضربتُ زيداً وعَمْراً، وعلى هذا الأساس بُنيت القاعدة النحويّة في باب العطف واطّردت، غير أنّه وجدتْ بعض الانزياحات في بعض التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم في غير موطن، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة:١٧٧). ونحو في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، (٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج٩/ص ٢٤٧.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، **تفسير ابن كثير**، تحقيق: محمود حسين، دار الفكر، (١٩٩٤)، ج٢/ ص٦٤١.

(٣) النحاس، **إعراب القرآن**، ١/ص ٢٥٨.

عَظِيمًا﴾ (النساء:١٦٢)، فكان المتوقع أن يقول: (الصابرون) و(المقيمون)، انسجاما مع القاعدة النحويّة التي تقتضي وجوب إتباع المعطوف حركة المعطوف عليه.

إلا أن البعد الدلالي للانزاح كان ذا أثر واضح في هذين التركيبين وما شابههما انسجاما مع سياق التنزيل؛ فنصب (الصابرين) و(المقيمين) على وجه المدح، وهو الأدلّ على المعنى، ولم يُرِد بذلك العطف. إذ إنّ الصبر قمّة الطاعة لما يتطلبه من حمل النفس على ما لا تقوى أحيانا، ولذا قيل: تَصَبّر فلان، دلالة على شدّة التكلُّف، فجاء المدح أنسب لمن جاهد نفسه وحملها على الصبر على شدّته وصعوبته طاعة لوجه الله. وكذلك الحال بالنسبة لنصب (المقيمين الصلاة) فالصلاة عمود الدين؛ فجاء الخطاب القرآني مشدّدا عليها بصيغة الأمر الصريحة لأهميتها في قوله تعالى: ﴿وأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ (طه: ٣٢). فأراد أن يخصّها بصورة تفوق غيرها من العبادات. كما جمع ربّ العزّة بين الصبر والصلاة في موطن آخر بيانا لأهميتهما بقوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ (البقرة: ٤٥) وهو أسلوب من أساليب العرب، أفرد له سيبويه بابا في كتابه سماه (ما ينتصب على التعظيم والمدح)[١]، وجعل النصب من هذا القبيل من باب إفراد السِّمة وتمييزها عمن سواها، بمعنى الاختصاص. ويورد في ذلك قول الخليل بن أحمد: والعرب تنصب الكلام على المدح والذم، كأنهم يريدون إفراد الممدوح والمذموم، فلا يتبعونه أول الكلام"[٢].

ونختم هنا بمثال آخير يوضح مدى ارتباط العلامة الإعرابية بالبعد الدلالي للتركيب في قوله تعالى: ﴿إِنّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة:٦٩). اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فَقَالَ بعضُهم أنّه ارتفع لضعف عمل {إِنَّ}، وهذا قول الكسائي، وقال أيضا يجوز أنه ارتفع؛ لأنه معطوف على المُضْمَر في {هَادُواْ}، كأنه قال: هادوا هم والصابئون. فالعطف على المضمر المرفوع من غير توكيد قبيح، وفي هذا بُعْدٌ وإنما يأتي في ضرورة الشعر[٣]. ومنهم من جعلها من باب التقديم والتأخير، فتكون مبتدأ لخبر محذوف[٤]. ولعلّ ارتفاع الصابئين وعدم نصبها يرتبط بالبعد الدلالي في التركيب، وهو أنّ الذين آمنوا بالقرآن الكريم هم المسلمون، والذين هادوا هم حملة التوراة، فبينهم جامع مشترك وهو الكتاب السماوي

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢ / ص٦٢.

(٢) سيبويه، **السابق**، ج٢/ ص٧٤.

(٣) الزجاج، أبو إسحاق، (ت٣١٠هـ/ ٩٢٣م)، **معاني القرآن وإعرابه**، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٨)، ج٢/ص ١٩٢.

(٤) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء، (ت٣٠٤هـ/ ٧٩٠م)، **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط١، (١٩٩٥)، ص٤٧.

والإيمان به، أما الصابئون – كما جاء في التفاسير – [١] فهم طائفة بين النصارى والمجوس ليس لهم دين، فمخالفة المعنى تقتضي مخالفة الإعراب؛ فجاءت الواو فاصلة بين ما قبلها وما بعدها لاختلاف عقدي بائن بين من آمن بالكُتب السماوية وبين من اعتنق دينا على هواه، فقيل في المجوس أيضا هم من عبدوا الملائكة.

المطلب الرابع: جمع تمييز العدد المركّب

جرى الاستعمال اللغوي في غالبه على أنّ تمييز الأعداد ثلاثة فما فوقها إلى العشرة تمييز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه، نحو: ثلاثة أثواب، وثلاثُ ليالٍ، وعشرةُ أشهرٍ، وعشرُ سنين. وتُمَيّز الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرد منصوب، نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ (يوسف:٤). ومما جاء على خلاف السابق قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾ (الأعراف: ١٦٠). فالانزياح في الآية السابقة وقع في جانبين: الأوّل، أوقع الجمع بعد اثنتي عشرة بقوله: (أسباطا)؛ والمتوقع يقتضي أن يُفسّر هذا العدد بالمفرد لا بالجمع قياسا على غير موضع في كتاب الله منها: (أحد عشر كوكبا)، و(اثنا عشر شهرا). والجانب الثاني للانزياح يتمثّل في أنّه أنّث العدد بقوله (اثنتي عشرة). وظاهر النص يقتضي القول: (اثني عشر) مطابقة مع المعدود المذكّر (أسباطا).

وقد تأوّل النحاة فيما سبق حفاظا على النسق القاعدي، فذهبوا إلى أنّ كلمة (أسباطا) ليست مُمَيِّزا للعدد اثنتي عشرة، بل هي بدل منه، والمميّز محذوف في تقديرهم وهو (فرقة)[٢]. جاء عن أبي علي الفارسي قوله: ليس قوله: (أَسْبَاطًا) تمييزاً، ولكنّه بدل من قوله: (اثنتي عَشْرَةَ)[٣]. وذكر ابن هشام أنّ (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف أي: اثنتي عشرة فِرْقَةً، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذُكِّرَ العددان؛ وأفرد التمييز لأن السِّبْطَ مذكر[٤]. وقال ابن السّكيت – في رأيه الذي ينقله ابن منظور في لسان العرب – أن السبط ذَكَرٌ ولكن النية ذهبتْ إلى الأُمم[٥]. وقال الفراء لو قال: (اثْنَيْ عشَر سِبْطاً) بتذكير السبط كان جائزاً[٦].

(١) المُجَاشِعِي، أبو الحسن علي بن فَضَّال، (ت٤٧٩هـ/ ٠٨٦م)، **النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه**، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٧)، ص ٢٠٢.

(٢) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١/ ص٣٧٧.

(٣) فخر الدين، الرازي، **مفاتيح الغيب**، دار الفكر، لبنان، (١٩٨١)، ج١٥/ ص٣٦.

(٤) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٤/ ٢٥٧.

(٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧/ ص٣٠٩.

(٦) ابن منظور، **المرجع السابق**، مادة (سبط)، ج٧/ ص٣٠٨.

أما التوجيه الدّلالي لهذا التركيب القرآني الذي قد ينسجم مع الحدث انسجاما أكثر توافقا من التوجيهات النحويّة السابقة هو أن تمييز العدد المركّب (اثنتي عشرة) ليس محذوفا بل هو كلمة (أسباطا)؛ بناء على دلالة المفردة وانسجامها مع الحدث، فقد جاء في لسان العرب "أنّ السبط من اليهود كالقبيلة من العرب، وهم الذين يرجعون إلى أب واحد، وسميّ سبطا ليفرق بين ولد إسماعيل وولد إسحاق، وجمعه أسباط، وهي الفِرْقة[١]. فالسياق سياق تكثير، فعدد أبناء يعقوب عليه السلام اثنا عشر، وكل واحد منهم شكّل سبطا (قبيلة) متكاملة، لذا جاءت العيون بعدد الأسباط لا الأشخاص، ومتفرقة، فجاء في سورة البقرة: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ (البقرة: ٦٠)؛ حتى لا يتكالبوا عليها، فالمعدود هنا ليس مفردا وإنما هو عدد دال على قبيلة بأكملها، فيكون التمييز (جمعا) منسجما مع دلالة الحدث الذي تنقله الآية. وكذلك الحال بالنسبة لتأنيث العدد (اثنتي عشرة)، فقد جاء منسجما مع تمييزه المؤنث، إذ إن السبط بمعنى القبيلة. فواحد الأَسباط سِبْطٌ يُقال: هذا سِبْط وهذه سِبْط وهؤلاء سِبْط جمع وهي الفِرْقة[٢]. ونحو ذلك قول النواح الكلابي:

وإنَّ كِلاباً هذهِ عَشْـــرُ أَبْطُنٍ وأَنتَ بَرِيءٌ مِنْ قبائِلِها العَـــشْرِ

قال الخليل: "البطن مذكر وإنما عنى القبائل"[٣].

المطلب الخامس: الاستغناء ببناء القلّة عن بناء الكثرة والعكس

قسم النحاة أوزان جمع التكسير إلى قسمين: مجموعة أوزان القلَّة. ومجموعة أوزان الكثرة. وجمع القلة هو ما وضع للعدد القليل إذ يدلّ على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة. وقد حددت جموع القلّة بأربعة أوزان، وهي: (أَفْعُل كأذْرُع، وأَفْعال كأثواب، وأَفْعِلة كأعمدة، وفِعْلة كصبية). ويشارك هذه الأبنية في الدّلالة على القلة جَمْعا التصحيح: المذكر والمؤنّث[٤]. وعلل الرضي ذلك بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع[٥]. وحدّ الكثرة ما زاد على ذلك.

(١) ابن منظور، **المرجع السابق**، مادة (سبط)، ج٧/ ص٣٠٨.

(٢) ابن منظور، **المرجع السابق**، مادة (سبط)، ج٧/ ص٣٠٨.

(٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت١٧٣هـ/ ٧٩م)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، (١٩٩٥)، ص٢٨٨.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٣/٦٠٣.

(٥) الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقيّة، (د،ت)، ج٤/ ص١٢١ .

وعلى الرغم من أنّ تعدد أبنية الجموع للمفردة الواحدة ظاهرة شائعة في اللغة العربية فإنّ استعمالها في نصّ واحد متجانس لا يمكن أن يُنسب إلى اختلاف لهجات العرب، أو تعدد لغاتهم، بل لا بدّ من أسباب دلالية استوجبت استعمال بناء دون آخر، ونحو ذلك جمع لفظ (حمار) على (فَعِيل) في قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل:٨). وعلى (فُعُل) في قوله ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ (المدثّر: ٥٠)، فقد قصد بلفظ الحميرِ على (فعيل) الأهليةَ منها التي تستعمل للركوب، أمّا في الآية الثانية فقد قصد بالجمع الحُمُر على (فُعُل) الوحشية منها، جاء عن ابن عبّاس قوله: أراد الحمر الوحشية بقوله (حُمُر)[١].

وقد حُملتْ الكثير من الأبنية التي استعملت في غير اختصاصها بالنسبة للقلة أو الكثرة على باب الاستغناء، بمعنى أنّه قد يُستغنى – في الاستعمال – ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة والعكس. فمن الأول قولهم: أَرْجُل جمع رِجْل بسكون الجيم. وأَعْنَاق جمع عُنُق، وأَفْئِدَة جمع فُؤَاد. فالسبب الذي أوجد فكر الاستغناء في الاستعمال – من وجهة نظر النحاة – عدم وجود بناء مختصّ للمراد التعبير عنه في حالة الكثرة أو القلّة. يقول ابن جنّي: ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم :(أَرْجُل) لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك (شَسُوْع) لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك (أيّام) لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، ومن ذلك أيضا (دراهم) و(دنانير)، ونحو ذلك من الرباعي وما ألحق به فلا سبيل فيه إلى جمع القلة[٢].

وذكر ابن يعيش أيضا أنّ الاسم إذا لم يكن له إلاّ جمع قلّة فقط أو جمع كثرة فقط كان مشتركاً بين القلة والكثرة[٣]. وذكر كذلك ابن عقيل أنّ جمع التكسير على قسمين: قلّة وكثرة، ومع ذلك فقد يُستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا، وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال وقلب وقلوب"[٤].

وجاء في القرآن الكريم في غير موطن ألفاظ من (٣ – ١٠) والمعدود فيها من أبنية جمع الكثرة، مع أن للفظ جمعين مستعملين للقلّة والكثرة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي

(١) أبو حفص، سراج الدين الدمشقي، (ت٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٨م)، ج١٩/ ص٥٣٨.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج١/ ص٢٦٧.

(٣) ابن يعيش، علي ابن أبي السرايا (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، **شرح المفصّل**، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠١م)، ج٥/ص٣٩.

(٤) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٤/ ص١١٤-١١٥.

سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦١). فأتى بتمييز العدد (سبع) على بناء الكثرة (سنابل)، وكان الظاهر يقتضي أن يؤتى به على (سنبلات) وهو مستعمل؛ ليطابق معدوده، قياساً على الاستعمال اللغوي؛ إذ إنّ معيار القلّة يتحدد من ٣ – ١٠. إلا أنّ المقام مقام تكثير وتضعيف، فأتى ببناء يناسب البعد الدلالي المراد في هذا السياق وهو مضاعفة الأجر والثواب[١]. وفي هذا ترغيب يناسبه استعمال جمع دال على التكثير. وفي موطن آخر جاء تمييز العدد سبع على أبنية القلّة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ (يوسف: ٤٣). فبقرات جمع قلّة أتي به لمناسبة السياق، وهو سياق قلّة قُصد به العدد (سبع) بدلالته العددية المعروفة، فقد كانت رؤيا الملك تشير إلى الجدب والقحط القادم؛ فاختار جمع المؤنث الدال على التقليل.

ومثله أيضاً في جمع (قَرْء) على (قُرُوْء) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، فقد جاء تمييز العدد ثلاثة جمع كثرة خلافا للمتوقع، ولا يمكن أن يكون من باب الاستغناء الذي قال به النحاة؛ إذ سُمع جمع آخر للمفرد وهو (أَقْرَاْء)[٢]. قال الأَصمعي جاء هذا على غير قياس، والقياسُ ثلاثةُ أَقْرُؤٍ. وقال النحويون في قوله تعالى (ثلاثةَ قُروء) بمعنى ثلاثةً من القُروء. الحِيَضُ، والأَقْراء الأَطْهار، وقد أَقْرَأَتِ المرأَةُ في الأَمرين جميعاً، وأَصله من دُنُوِّ وقْتِ الشيء، قال الشافعي: القَرْء اسم للوقت فلما كان الحَيْضُ يَجِيء لِوقتٍ والطُّهرُ يجيء لوَقْتٍ جاز أَن يكون الأَقْراء حِيَضاً وأَطْهاراً[٣]. ولعلّ السياق الذي وردت فيه المفردة هو من حدد طبيعة البناء أن يكون للكثرة، فجاء في كتاب البرهان في علوم القرآن أنّه "أضاف الثلاثة إلى القروء وهو جمع كثرة، ولم يضفها إلى الأقراء التي هي جمع قله. قال الحريري: المعنى لتتربص كل واحده منهن ثلاثة أقراء فلما أسند إلى جماعتهن – والواجب على كل فرد منهن ثلاثة – أتى بلفظ قروء لتدلّ على الكثرة المرادة والمعنى الملموح"[٤]. وقد يُضاف بعد دلالي آخر تحمله الآية، وهو أنّ الأشهر وإن كانت ثلاثة في عددها إلا أنّها تحوي أياما كثيرة، مرورها على المطلقة يتجاوز هذه المدّة بناء على الحالة النفسية التي تمرّ بها؛ فجاء بناء الكثرة منسجما مع هذه الدلالة النفسية في النصّ القرآني.

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٢/ص ٣١٦–٣١٧.

(٢) الأزهري، **شرح التصريح**، ج٢/ ص٥٢٢.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١/ص ١٢٨.

(٤) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٤/ ص٢٤.

المطلب السادس: التعاور الزمني

تقسم الأفعال في الدرس النحوي القديم من حيث دلالتها الزمنية إلى ثلاثة أقسام الماضي، والمضارع، والأمر، وهي دراسة لفظية بحتة لا ترتبط بالسياق، فهناك من الباحثين المحدثين من أوصل دلالة الفعل الماضي على سبيل المثال إلى تسع عشرة دلالة، منها: الماضي المطلق، والماضي القريب، واحتمال المضي والاستقبال، والماضي الحاصل في المستقبل، وغيرها. وكذلك الحال بالنسبة للمضارع(١). مما يعني أنّ الأزمنة في اللغة العربيّة لم تُدرس دراسة مستقلّة مستوفاة، وإنّما تركّز البحث النحوي القديم على دراستها من حيث علاقتها بالفعل (ماض، ومضارع، وأمر). ولم يدخلوا في تفاصيلها، ولم يجعلوا لكلّ من الصيغ الزمانيّة باباً خاصاً به، حالها حال اللغات الأخرى؛ إذ نجد الأزمنة البسيطية، والمقيّدة، والمطلقة(٢).

فنجد ارتباطا وثيقا بين استعمال الزمن والمعنى الدلالي الذي يقصده التركيب اللغوي، فقد جاء في بعض المواضع في القرآن الكريم وقد استعمل فيها الفعل المضارع موضع الفعل الماضي، والعكس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ﴾ (فاطر:٩). فجمع بين فعلين مختلفين من حيث الدلالة الزمنية الأول: (أرسلَ)، والثاني (تُثيرُ)؛ فكان من المتوقّع أن يقول: فأثارتْ سحاباً؛ إذ الحديث عمّا مضى. إلا أنّ التعاور الزمني في هذه الآية يحمل بعدا دلاليا، وهو استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، مستخدما الفعل بدلالته الحاضرة لا الماضية لتفي الصورة حقّها. فقد جاء عن الزمخشري قوله: "فإن قلت: لم جاء (فتثير) على المضارعة دون ما قبله، وما بعده؟ قلت: ليحكى الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب.... وهكذا يفعلون بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية، بحال تُستغرب، أو تُهمُّ المُخاطَب، أو غير ذلك"(٣).

ونحوه قوله تعالى في سورة الحج: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ (الحج:٦٣). فالمعنى الظاهر يقتضي القول (فأصبحتْ) إذ الحديث كذلك عمّا مضى وانتهى وقوعه من الفعل. وللنحاة أقول في هذه المسألة أيضا، منها: أنّ (أنزل) فعل مضارع في

(١) السامرائي، فاضل، **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، ط١(٢٠٠٠)، ص٣٠٨.

(٢) فريد الدين، آيدن، **الأزمنة في اللغة العربية**، أسطنبول، دار العِبَر للطباعة والنشر، (١٩٩٧)، ص٢ وما بعدها.

(٣) القرطبي، محمد بن أحمد، (ت٦٧١هـ/ ١٢٧٣م)، **تفسير القرطبي**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٢٠٠٦)، ج١٤، ص٣٢٧.

اللفظ ماضٍ في المعنى، على أنّه معطوف على (أنزل)[١]. وردّها المفسرون إلى المعنى المقصود، وهو استمرار بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، كما تقول: أنعمَ عليَّ فلان عام كذا فأروحُ، وأغدو شاكراً له[٢].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام و فرعون:﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص:٥) مع قوله أيضًا: ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ (القصص:٦) فإن (المنَّ) على موسى بالنّصر والتّأييد قد تمّ وانتهى، وأصبح من الماضي، ولكن جاء الخطاب القرآني بصيغة المضارع بقوله (نمنُّ) لاستحضار تلك الصورة المشرقة للنصر والتأييد بعد ضعف ووهن، وكأن الأحداث تجري بصورة حاضرة لحظة سماع الخطاب. وكذلك الحال في قوله (نُري) في الحديث عمّا مضى من عاقبة فرعون، حيث جاء التعبير القرآني بصيغة المضارع؛ لاستحضار صورة الهزيمة التي آل إليها فرعون وجنوده.

وذكر هذا التعاور الزمني ابن هشام في المغني، وعدّه من سنن العرب وطرائقهم، حيث "يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر؛ قصدا لإحضاره في الذهن حتّى كأنّه مشاهد حالة الإخبار"[٣]. ونحو ذلك قول رؤبة[٤]:

جاريةٌ في رمضانَ الماضي

تُقَطِّع الحديثَ بالإيماض

فكان ينبغي القول (قَطَعتْ) فجاء الفعل الماضي على صيغة المضارع استحضارا للصورة التي أرادها الشاعر بصورتها الحاليّة، ووضع المخاطب في بؤرة المشهد. ومثله قول تأبّط شرا[٥]:

بِأَنّي قَد لَقيتُ الغــولَ تَهوي   بِسَهبٍ كَالصَحيفَةِ صَحصَحانِ

فَأَضرِبُها بِــلا دَهَـشٍ فَخَرَّت   صَــريعاً لِليَــــدَينِ وَلِلجِــرانِ

فلم يقل الشاعر (ضربْتُها) انسجاما مع زمن الحدث، وهو الماضي؛ "لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول، وكأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها، مشاهدة للتعجيب من جرأته على كل هول، وثباته عند كل شدة"[٦].

(١) الحموز، **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، ص٦٩.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ج٣/ ص٢١.

(٣) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٦/ ص٦٩٤.

(٤) ابن العجاج، رؤبة، **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، (د.ت)، ص١٧٦.

(٥) تأبّط شرا، **ديوان تأبّط شرا**، جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٩٩٤)، ص٢٢٤.

(٦) الكشاف، **الزمخشري**، ج٣/ص ٦١٠.

وتتضح فكرة ارتباط زمن الفعل بالبعد الدلالي الذي يقصده بصورة أدقّ في القرآن الكريم في إجراء اسم الفاعل مجرى مضارعه، نحو: "إني ضاربُ زيدٍ". "وإنّي ضاربٌ زيدا"، يقول سيبويه: هذا باب من اسم الفاعل "الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً. فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً الساعة"(١). غير أنه قد جاء في القرآن الكريم ما كان فيه اسم الفاعل دالا على الزمن الماضي وعاملا إلا أنّه إجري مجرى مضارعه، وذلك في قوله تعالى في وصف هيئة أصحاب الكهف: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ (الكهف: ١٨)، فظاهر النّص يستدعي إضافة اسم الفاعل (باسط) إلى معموله (ذراعيه) انطلاقا من زمن الحدث (الماضي) الذي ينقله النّص القرآني هنا، غير أن البعد الدلالي الذي يتجلى على خلاف الجانب النحوي هو استحضار الصورة وإن كانت في زمن ماض، لتكون ماثلة للمستمع وكأنّها أمام عينيه، فجاء التركيب بما يتناسب مع المُراد، مع استحضاره أبسط عناصر القصّة وهو الكلب، وإن كان مجرّد عنصر استيفاء للمشهد القرآني فقط. وهو شكل من أشكال التصوير الفني في القرآن الكريم في نقله للحدث، يشترك فيه الوصف، والحوار، وجرس الكلمات وغيرها بطريقة تتملاها العين والأذن والحسّ والخيال والفكر والوجدان(٢).

وقد جاء في بعض التراكيب القرآنية عكس ما سبق، بمعنى التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ (الزمر:٦٨). إذ إنّ الحديث عمّا سيقع، غير أنّه قد جاء بصيغة الماضي بقوله (نُفِخَ)؛ تنبيها على تحقيق وقوعه، لأنّ كل فعل مناط بالله عزّ وجل – وإن كان في المستقبل – إلا أنّه فعل غير مشكوك في حصوله، بالإضافة إلى استحضار المشهد لأخذ العبرة والعظة، جاء في كتاب البرهان أنّ "والفائدة في الماضي إذا أُخْبِر به عن المستقبل الذي يوجب أنه أبلغ وأعظم، لتنزيله الواقع والفائدة في المستقبل، ليثبت هيئة الفعل باستحضار صورته، وليكون السامع وكأنّه شاهد"(٣).

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص ١٦٤.

(٢) سيد قطب، **التصوير الفني في القرآن**، ص٣٧.

(٣) الزركشي، **البرهان**، ج٣/ص ٣٧٨.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ (الذاريات: ١٣) فأضيف (يوم) وهو مُشْبِه (إذا) في الاستقبال، إلى الجملة الاسميّة، و(إذا) لاتُضاف إليها، وإنّما تُضاف إلى الجملة الفعليّة، فجعله سيبويه "مما نزّل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى"(١). ومنه قول الشاعر سواد بن قارب(٢):

فَكُنْ لِي شَفِيْعا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

فأضاف (يوم) كذلك إلى الجملة الاسميّة دلالة على تحقق وقوع الفعل وإن كان مستقبلا.

المطلب السابع: المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد

ذهب النحاة إلى أنّ الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر (الفاعل)، فهو مفرد في كلّ حال، بمعنى أنّه يُجرّد من علامة الجمع أو التثنية. ونحو ذلك قولنا: جاء الزيدُ، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون. وقال ابن مالك في ألفيته (٣):

ووحِّدِ الفِعلَ إذا مـــا أُسْنِدا لاثْنينِ أو جَمْعٍ، كـ: (فازَ الشُّهَدا)

فالفعل مفرد في جميع حالاته الإسناديّة. وقد جاء في بعض تراكيب القرآن الكريم ما خالف هذا النسق القاعدي للاستعمال وارتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الدّلالي، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٧١). وخرّج النحاة الانزياح في الآية السابقة على أنّه لغة خاصة لبعض العرب. واصطلحوا على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث)(٤)، وهناك من أطلق عليها لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة)(٥). وتنسب هذه اللغة إلى قبائل: (طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث)، وهي من أفصح القبائل العربية لسانا(٦). وقد وصفها ابن يعيش بأنّها: لغة فاشية لبعض العرب(٧).

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣/ ص١١٩.

(٢) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١/ص ١٢٧.

(٣) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١/ ص٢٢٤.

(٤) السيوطي، **الهمع**، ج٤/ ١٦٠.

(٥) جلال الدين السيوطي، **الأقتراح في أصول النحو**، مطبعة السعادة، القاهرة ، (١٩٧٦)، ص٥٥.

(٦) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٩٨)، ج٢/ص٧٣٩.

(٧) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢/ ص٢٩٦.

وذكرها السيوطي في الهمع، فقال: ومن العرب من يلحق الألف والواو والنون على أنّها حروف. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث)(١).

ومن ذلك قول أمية بن أبي الصلت(٢):

يلومُونَنِي في اشْـــــتِراءِ النَّخِيـ   لِ أهلـــي فكُلُهمُ ألُـــــوم

حيث طابق الشاعر بين الفعل (يلومونني) وفاعله (أهلي). ومثله قول الشاعر(٣):

نَصَروكَ قَوْمي فاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم   ولَوَ أنَّهُمْ خَذلوك كُنْتَ ذَلِيـــلا

فقد ألحق واو الجماعة بفعل "نصر" مع أن الفاعل مذكور بعده؛ وهو "قومي".

ولم ينكر سيبويه هذه اللغة، وعدّها بمثابة علامة التأنيث في الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث، إذ يقول: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في نحو قالت فلانة؛ وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة"(٤).

وربّما كان لاستعمال واو الجماعة في (صمّوا) و (عموا) أثر في إبراز المعنى الدلالي المُراد، وهو المبالغة بالفعل، الذي وردت الإشارة إليه في الآية الأولى بقوله تعالى (كثيرٌ). وكذلك الحال في (صموا) و(عموا)؛ فالإعراض عن ذكر الله مهما قل إلا أنّ أثره كبير على العبد، فجيء بالواو دالة على هذا المعنى بما يتناسب والسياق الذي وردت به، وكذلك الحال في قول الشاعر السابق: (يلومونني في اشتراء النخيل أهلي) بدلا من (يلومني)، فالملامة وقعت على الشاعر من الأهل جميعا بصورة مبالغ فيها فأثّرت عليه تأثيرا بالغا، وهذه الواو معبّرة عن هذه الحالة النفسية للشاعر فلم يستثنه من اللوم أحد من الأهل ليخفف عليه. ومثله كذلك قول الآخر (نصروك قومي)، فربّما جيء بالواو في قوله (نصروك) بدلا من (نصرك) ليتناسب مع دلالة التّكثير والمبالغة بالفعل التي أراد، ومدح القوم بوحدة النُصرة وتفاني الجمع بها دون تخاذل من أحد أفراد قومه.

ويتأكّد البعد الدلالي للمطابقة بين الفعل والفاعل في العدد، وذلك بإيراد علامة الجمع مع الفعل في قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣). للنحاة فيها تأويلات متعددة، منها: أنّ موضع (الذين) رفع على البدل من الواو في (أَسَرُّوا). أو أنّ موضعه رفع بإضمار فعل تقديره:

(١) السيوطي، **الهمع**، ج٤/ ص١٦٠.

(٢) ابن أبي الصلت أمية، **ديوان أمية بن أبي الصلت**، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، (١٩٩٨)، ص٤٨.

(٣) يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٦م)، ج٦/ ص١٤٠.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ٢/ص ٤٠– ٤١.

يقول الذين ظلموا. أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين ظلموا.أو أن يكون رفعا بـ (أَسَرُّوا) على لغة من قال: أكلوني البراغيث[١]. إلا أن مجيء الواو ربما يحمل بعدا دلاليا أسمى من التقديرات السابقة، وهو معنى تكثير عدد الفاعلين بناء على طبيعة الفعل وهو إسرار النجوى مع النهي عنه، فأخفى هؤلاءِ الطاغُون تناجيهم ومسارتهم حين يثبطون المؤمنين ويَصُدُّون الناس عن الإسلام، بِتَنْقِيص الرسول وتكذيبه، وإثارة النفوس عليه فقد جاء في كتاب مجاز القرآن قوله: قال آخرون: بل قد تفعل العرب هذا فيُظْهرون عددَ القوم في فعلهم إذا بدءوا بالفعل، نحو: (ضَرَبُونِي قَوْمُكَ)[٢]. وجاء أيضا في روح المعاني: أنّ النجوى اسم من التّناجي ولا تكون إلا سرّا فمعنى إسرارها المبالغة في إخفائها[٣].

النتائج:

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل نماذج من الانزياح اللغوي في القرآن الكريم محاولة ربطها بالمعنى الدّلالي الذي حققته في سياقات تتناسب مع التنزيل، وخلصت إلى جملة من النتائج منها:

- ركّز التحليل النحوي القديم في دراسته للانزياح اللغوي في القرآن الكريم أو في لغة العرب على المعنى النحوي والتأويل بصورة تفوق المعنى الدلالي.
- لا يمكن حمل الانزياح اللغوي في القرآن الكريم على أنّه مجرّد لغة خاصّة أو لهجة لبعض القبائل العربيّة، وإنّما هو فعل مقصود يحمل أبعادا دلالية.
- كانت محاولات تطويع النصوص للقواعد النحوية بائنة الأثر في توجيه بعض نماذج الانزياح اللغوي في القرآن الكريم.
- أخذت بعض الدراسات اللغويّة الحديثة تستقي منهجها من الدرس البلاغي الذي عنى بالناتج الدلالي للتراكيب اللغوية أكثر من عنايته بالإعراب وتقديراته.
- ارتبط تأنيث الفعل أو تذكيره في بعض نماذج الانزياح في القرآن الكريم بطبيعة الفعل التي أنيطت بالفاعل، وليس من مبدأ جواز الحالتين: التذكير والتأنيث فقط.
- ارتبط الانزياح اللغوي للعلامة الإعرابية بدلالات تجاوزت حدود المعنى النحوي وقواعد الإعراب، أو تقارض اللفظين في الأحكام – منها ما عبّر عن الحالة النفسية للمتكلّم، وتحوّل النمط الدّلالي للتركيب وغيرها.

---

(١) القيسي، مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ٢ج، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥هـ)، ج٢/ ص٤٧٧.

(٢) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، (١٣٨١هـ)، ص٧٨.

(٣) الألوسي، **روح المعاني**، ج١٧/ ص٧.

- دلالة الكثرة أو القلّة لا تتحدد بالعدد أو بالبناء، وإنّما الأساس القرينة الدالة على الكثرة من القلّة أو العكس.
- حَمل تعاور الأزمنة في الاستعمال القرآني دلالات متعددة، منها: وضع المُخاطب في بؤرة الحدث المقصود. ومطلق تحقق الأفعال التي أسندت إلى الله عزّ وجلّ.
- نهضت المطابقة بين الفعل وفاعله الجمع بإبراز المبالغة بالفعل سواء في التراكيب القرآنية أو في الاستعمال الفصيح عند العرب بما يتناسب والسياقات التي وردت فيها.

المراجع

ابن الأثير، ضياء الدين، (ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).

الأزهري، خالد بن عبد الله، (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، (٢٠٠٠).

الأستراباذي، محمد بن الحسن، (٦٨٦هـ/ ١٢٤٧)، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (١٩٩٦).

الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد، (ت١٢٧٠هـ، ٨٥٤م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٦م).

الألوسي، محمود أبو الفضل، (١٢٧٠هـ/ ٨٥٤م)، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء، (ت٣٠٤هـ/ ٧٩٠م)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط١، (١٩٩٥).

الأندلسي، أبو حيان، (ت٦٥٤هـ – ١٢٥٦م)، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٩٨).

بدوي، أحمد، من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر الفجالة، القاهرة، (١٩٥٠).

البديرات، باسم، البطاينة، وحسين، "أسلوب التعجّب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنة الدلالي"، مجلة جامعة الخليل، الخليل عدد، (٢٠١٥م).

البديرات، باسم، والذنيبات، فايز، "بلاغة الاستعمال القرآني للمفردات السامية"، المجلّة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، (٢٠١٧م) مجلد (١٣)، العدد٤.

الجرجاني، عبد القاهر، (٤٧١هـ/ ١٠٧٨م)، دلائل الإعجاز، تحقيق رشيد رضا، ط٢، (د.ن).

حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، الدار المصرية السعودية، القاهرة، (٢٠٠٦).

حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (١٩٩٤).

أبو حفص، سراج الدين الدمشقي، (ت٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١ (١٩٩٨م).

الحموز، عبد الفتاح:

الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، (١٩٨٥).

اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار جرير، الأردن، ط١، (٢٠١٣م).

الخرشة، أحمد غالب، أسلوبيّة الانزياح في النّصّ القرآني، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، (٢٠٠٨م).

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة (٣٠٠٤).

الدمشقي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد، (ت٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م)، تفسير سورة الفاتحة، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، دار المحدث للنشر والتوزيع، (١٤٢٧هـ).

الدمياطي، شهاب الدين، (ت١١١٧هـ/ ١٧٠٥م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، (١٩٩٨).

ربابعة، موسى، "الانحراف مصطلحا نقديا"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد العاشر، (١٩٩٥م)، العدد الرابع.

الزجاج، أبو إسحاق، (ت٣١٠هـ/ ٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٨).

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت٧٤٥هـ/ ٣٩٢م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت).

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ/ ١١٤٤م)، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافيّة العامة، ط١، (١٩٨٩م).

السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط١(٢٠٠٠).

ستيفن، أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، دار غريب، مصر، ط١.

السعران، محمود، علم اللغة: مقدّمة للقارىء العربي ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢،(١٩٩٧).

سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت٨٠هـ/ ٧٩٦م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٨٨).

سيّد قطب، إبراهيم حسين الشاذلي، (ت١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م) التصوير الفني في القرآن، دار الشروق، القاهرة، (٢٠٠٤).

ابن سيده، أبو الحسن، (٤٧٨هـ/ ١٠٦٦م)، المخصص، دار الكتب العلميّة، بيروت، د، ت.

السيوطي، جلال الدين، (٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (١٩٨٥م).

الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقيّة، (د،ت).

الطبري، أبو جعفر، (٣١٠هـ/ ٩٢٣م)، التفسير الكبير، تحقيق: محمود محمد شاكر وآخر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).

ابن عاشور، محمد الطاهر، (ت١٣٩٤هـ/ ١٩٧٣م)، تفسيير التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، (٢٠٠٠م).

عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، (١٩٩٧م).

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت٢٠٩هـ/ ٨٢٤م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، (١٣٨١هـ).

عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة، (١٩٨٤).

عمر، أحمد مختار:

دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (٢٠٠١).

علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، (٢٠٠٩).

عمران، حمدي بخيت، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط١، (٢٠٠٧).

أبو الفتح، عثمان ابن جني، (ت٣٩٢هـ/١٠٠٢م)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلميّة، مصر، (د.ت).

الفرّاء، أبو زكريا، (٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت١٧٣هـ/ ٧٩م)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، (١٩٩٥).

فريد الدين، آيدن، الأزمنة في اللغة العربية، أسطنبول، دار العِبَر للطباعة والنشر، (١٩٩٧).

القرطبي، محمد بن أحمد، (ت٦٧١هـ/ ١٢٧٣م)، تفسير القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٢٠٠٦).

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥هـ).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، تفسير ابن كثير، تحقيق: محمود حسين، دار الفكر، (١٩٩٤).

لاشين، عبد الفتاح، معاني التراكيب، دار الطباعة المحمديّة، القاهرة، (١٩٨٣م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (٦٧٢هـ/ ٢٧٤م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، (١٩٩٠).

المبيضين، ماهر أحمد، "الانزياح في شعر امرئ القيس"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المجلّد (٩)، عدد(٢).

المُجَاشِعِي، أبو الحسن علي بن فَضَّال، (ت٤٧٩هـ/ ٠٨٦م)، النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل،دار الكتب العلمية، بيروت،(٢٠٠٧).

مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، (١٩٩٢).

مطاوع، عطية علي، إشكالية الترادف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، (٢٠٠٦)م، ص١٠

أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (٢٠٠٦).

ابن منظور، محمد بن مكرم، (٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).

النحاس، أبو جعفر، (ت٣٣٨هـ/ ٩٤٩م)، إعراب القرآن، دراسة: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، (٢٠٠٨).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م):

أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، بيروت، (د.ت).

شرح شذور الأنصاري في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (٢٠٠٤).

شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، (ط١).

مغني اللبيب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، (د.ن)، (د.ت).

يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٦م).

ابن يعيش، علي ابن أبي السرايا (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، شرح المفصّل، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠١م).